نحو سياسة عمرانية أكثر ملائمة لظروف القرية المصرية

دكتور مهندس/ أحمد محمد عبد الرحمن شحاته
مدرس بقسم الهندسة المعمارية
كليه الهندسة- جامعه المنصورة

دكتور مهندس/ طارق فاروق عبد السلام أبو عوف
مدرس بقسم الهندسة المعمارية
كليه الهندسة- جامعه المنصورة

ملخص البحث:

هناك العديد من برامج وسياسات التنمية والارتقاء بالبيئة العمرانية التي تم تبنيها في كثير من المناطق الحضرية بالمدن المصرية، وقد صادف بعضها النجاح والبعض الآخر كان أقل نجاحا. والملاحظة الجديرة بالاهتمام أن الريف المصري لم يحظى بتبني أو تجربة أي سياسات موازية لتلك السياسات بشكل يمكن تقييمه إلا في حالات نادرة. واقتصرت أغلب عمليات التنمية للقرية بشكل عام على مدها بالمرافق الأساسية وبعض الخدمات.

ويعرض البحث بشكل عام المشكلات البيئية والعمرانية المعاصرة للقرية المصرية وبعض المحاولات التي تمت للتنمية العمرانية بالقرية، ويتناول بالدراسة ويعرض البحث بالدراسة والتحليل تجربة فريدة تم متابعتها من قبل الباحث علي مدار ثمانية عشر عاما. من خلال هذه التجربة تم رصد الحالة العمرانية لقرية الضهريه القديمة بمحافظة البحيرة والتي تعرضت في عام ١٩٨٤ لحريق أتي على غالبية مبانيها وقد رأت الجهات المعنية إعادة تخطيط وإنشاء القرية من خلال تبني سياسة إحلال لمباني القرية بنماذج سكنية جديدة وإعادة تصميم شبكة طرقها وبالفعل تم رصد تلك المباني الجديدة عند الانتهاء منها وذلك عام ١٩٨٦ ويقدم هذا البحث وبعد مرور خمسة عشر عاما بمتابعة وتحليل للحالة العمرانية للقرية في ظل المخطط الجديد. ويخلص البحث في ضوء تلك التجربة إلى توصيات عامة لسياسة تنمية عمرانية أكثر ملائمة لظروف وبيئة القرية المصرية.

TOWARD SUITABLE DEVELOPMENT POLICIES FOR THE EGYPTIAN VILLAGE

ABSTRACT

Many Upgrading programs and policies were adopted in Egyptian cities and urban areas. Some of these polices were success and other was less successful. On the other hand, no, parallel policies were adopted or test in the Egyptian villages. The developing efforts were limited in supplying with infrastructures and services
This paper addresses the Egyptian rural environmental and urban development issues. It introduces some experiments in this field. Moreover, it presents an analytical study for a unique case.
In 1984, Al-Dahria village had a very tragedy accident, where most of the houses of the village were burned. More than 300 persons were killed in this accident. The local
Authorities decided to demolish the old houses and rebuild new ones. A full documentation was executed just before the village turns into a large yard. Two years later the new houses were completed. A physical documentation was done at this time. Today after fifteen years, the paper search for the lessons that could be concluded from this experiment toward policies more suitable for the resent conditions.

الكلمات الدالة: القرية، النسيج العمراني، التنمية، السياسات.

١. مقدمة (جذور التنمية الريفية):

عانى الريف المصري من التجاهل والاستغلال طوال العقود الماضية، وذلك رغم أنه كان مصدرا هاما من مصادر الثروة والمواد الخام، وقد بدأت تلك الجهود منذ الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ والذي كثف جهوده على استغلال مصادر مصر الطبيعية والزراعية لخدمة عجلة التصنيع في الجزر البريطانية، وقد كان القطن واحد من أهم تلك المصادر، وقد اهتم الحكم البريطاني باتخاذ الإجراءات التنموية التي تكفل جودة واستمرار منتج القطن المصري. ومع تنامي الوعي المصري تتالت الخطوات على طريق التنمية وتسارعت مع قيام الثورة. إلا أنها كثيرا ما اصطدمت بالعقبات الإدارية والتمويلية. ومن أهم الخطوات التي أخذت بها الثورة:[أ]

- إنشاء وحدات مجمعة (إرشاد زراعي – خدمات اجتماعية صحية ...)
- صدور قانون التعاون الموحد ودفع الحركة التعاونية.
- مد المرافق إلى القرى والنجوع.
- تنظيم برامج الأسر المنتجة وتنمية المرأة الريفية وتنظيم الأسرة.
- صدور قانون الإدارة المحلية وإنشاء وحدات الحكم المحلي.
- الآخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي واليات السوق.
- إنشاء جهاز بناء وتنمية القرية ١٩٧٣.

٢. التنمية العمرانية للقرية المصرية:

التنمية العمرانية هي انتهاج وتطبيق سياسات عمرانية واجتماعية واقتصادية بهدف أحداث تحسن في الظروف البيئية العمرانية بشكل عام والسكنية على وجه الخصوص. ولما كانت الظروف العمرانية والاقتصادية تختلف من قرية لأخرى فإن الارتقاء العمراني بالريف يعتبر عملية غير تقليدية لا يمكن إنجازها من خلال عمل مكتبي بل هو عمل ميداني يحتاج إلى تعاون فريق من التخصصين بمشاركة شعبية ورسمية.

٢-١. التعريف العمراني للقرية:

هي تجمع سكني لمجموعة من الأسر التي تعتمد على الزراعة والأنشطة الموازية ة المكملة له. تقع القرية عادة وسط قطعة من الأرض الزراعية تسمي الزمام. وهذا الزمام يتباين في المسطح والشكل ولا توجد قاعدة عمرانية لتحديد تلك الزمامات، وكل زمام يتم تقسيمه إلى أحواض زراعية يتراوح عددها ما بين ١٢ و٤٠ حوض. وبشكل عام يبلغ تعداد ٥٨ % من القري المصرية أكثر من ٥٠٠٠ نسمة وذلك في تعداد ١٩٨٦ والشكل ١ يوضح توزيع نسب أحجام القري المختلفة بمصر.

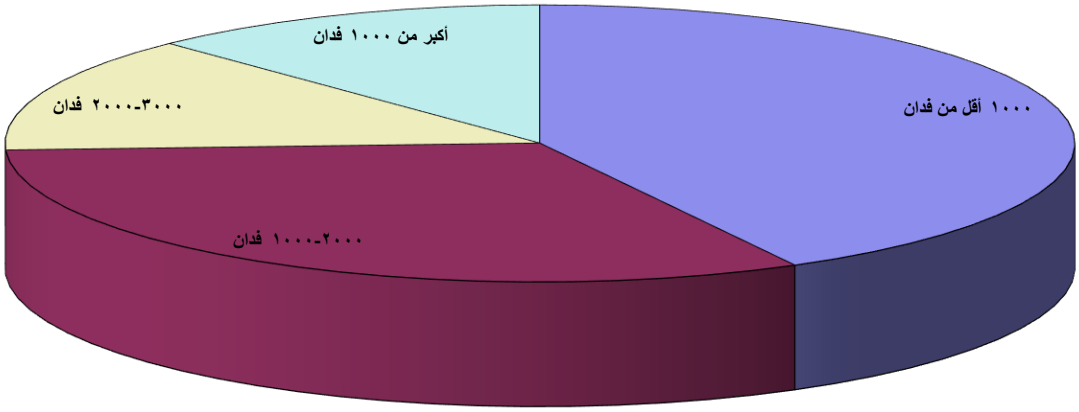

شكل (١): التوزيع الحجمي للقرى المصرية طبقا للزمامات

٢-٢ الخصائص العمرانية للقرية المصرية:

القرية المصرية ذات خصائص عمرانية متفردة إذا ما قورنت بقري دول العالم الثالث الريفية. هذه الخصائص تكونت واستقرت على مر السنين ويتكون النسيج العمراني للقرية المصرية في مجمله من مساكن بسيطة مبنية بالطوب اللبن أو الأحمر بأسقف خشبية تستخدم في تخزين الوقود من

المخلفات النباتية والحيوانية، وأهم ملامح الطابع العمراني لتخطيط للقرية المصرية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

٢-٢-١ الكتلة المبنية:

تتكون القرية من مجموعة من المساكن التي تتلاصق وتتلاحم مكونة كتلة مبنية واحدة وهو ما يطلق عليه تكوين تحصني وهذا التكتل يعكس التكوين الاجتماعي المترابط وطبيعة العلاقات بين أفراد القرية القائمة علي التعاون في وجه العوامل الخارجية. والشكل (٢) يبين أثنين نماذج من القري ويوضح فيهما مدي الكثافة البنائية، والفارق بين النسيج العمراني القديم والامتداد العمراني الحديث من حيث شكل الفراغات وطبيعتها.

٢-٢-٢ شبكة الطرق والفراغات بالكتلة العمرانية للقرية:

تتخلل الكتلة العمرانية للقرية فراغات وشرايين ذات نهايات مغلقة وغير مخترقة لكتلتها. فعلي الرغم من أن النسيج العمراني للقرية متضام بشكل يجعله يبدو ككتلة واحدة إلا أنه يعمر بالفراغات المتمثلة في الشوارع والحارات والأفنية الداخلية.

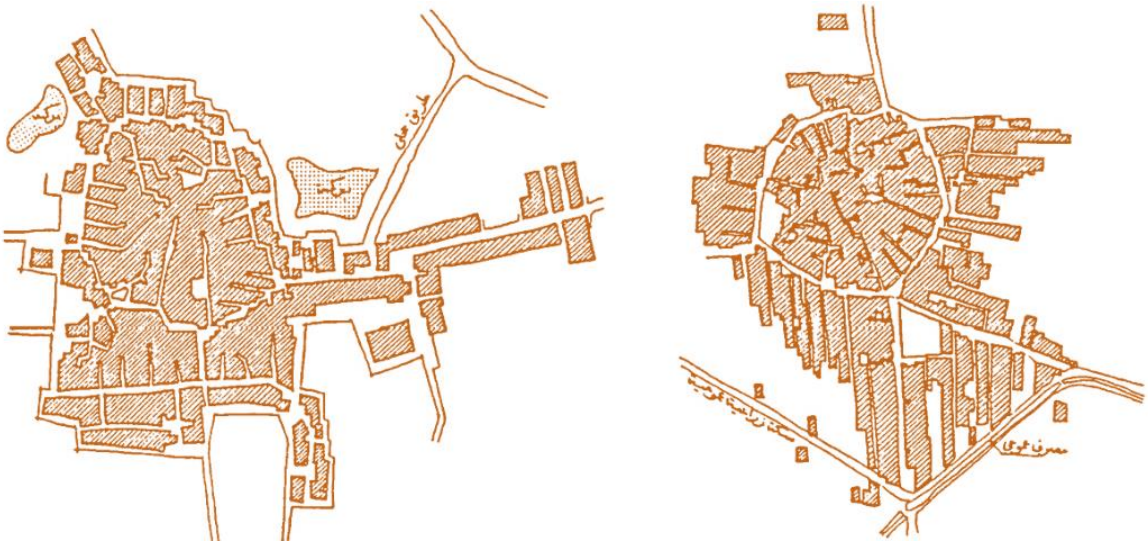

شكل ٢: نماذج تبين الفارق بين شكل النسج العمراني التقليدي للقرية وامتداده.

وتتدرج تلك الفراغات تحت التصنيف التالي:

داير الناحية: وهو عبارة عن طريق خارجي يحيط بكتلة المباني من الخارج ويتراوح عرضه بين ٤ و٦ أمتار وتتركز عليه الأنشطة التجارية والمساجد ومساكن العائلات الكبيرة والمضايف. ويتفرع من طريق داير الناحية حارات وأزقة.

الحارات: وهي تخترق الكتلة المبينة للقرية وغالبا ما تكون متعرجة وذات نهايات مغلقة وعروض تتراوح بين ٢ و٣ أمتار. والملاحظة الجديرة بالذكر أن سكني تلك الحارات والأزقة تكون علي أساس اجتماعي، فالأسر التي ترتبط بعلاقات قرابة أو نسب تسكن كلها في نفس الحارة. وشكل (٣) يوضح لقطة علوية لفراغات النسيج العمراني الضيقة. وتشتمل الكتلة المتلاحمة لمباني القرية على فراغ مفتوح أو ساحة رئيسية.

الساحة الرئيسية: هذه الساحة غالبا تتصل بطريق داير الناحية. وتستعمل كجرن أو كتخزين مؤقت للمحاصيل المختلفة بالإضافة إلى أنها تستوعب الأنشطة الاجتماعية والاحتفالات الدينية لسكان القرية كلهم. والشكل (٤) يوضح لقطة لفراغ إحدى الساحات.

شكل ٣: النسيج العمراني للقرية يعمر بالفراغات.

شكل ٤: الساحة الرئيسية أحد المعالم الفراغية للقرية.

٢-٣. البيت الريفي:

المسكن الريفي التقليدي يرتبط بشكل مباشر بالتركيب الاجتماعي للأسرة وأيا كان حجمه أو عدد قاطنيه يتكون من نفس العناصر. وهو ذو طابق واحد أو أثنين على الأكثر كما بالشكل (٥). ويتكون من **مدخل الدار والمضيفة** أو المندرة وهي غرفة استقبال الضيوف، وبالدار غرف متعددة الأغراض وتكون واحدة أو أكثر حسب حجم الأسرة ومستوي معيشتها. كما يحتوي هذا الدور على **غرفة الخزين** ويتم فيها تخزين احتياجات البيت الأساسية، ويتوسط البيت **الفناء الداخلي** وهو فراغ رئيسي غالبا ما يكون سماويا وتتم فيه معظم الأنشطة الحياتية ويوجد به السلم وشكل (٦) يوضح لقطة لفناء أحد البيوت وبه السلم. و**السطح يتم** استخدامه في أغراض التخزين وتجفيف الحاصلات الزراعية شكل (٧). **الحظيرة** وتعد من أكثر العناصر أهمية في مسكن الفلاح لأن بها رأس ماله من حيوانات لذا نجد أن مكان الحظيرة دائما داخل البيت وفي مؤخرته.

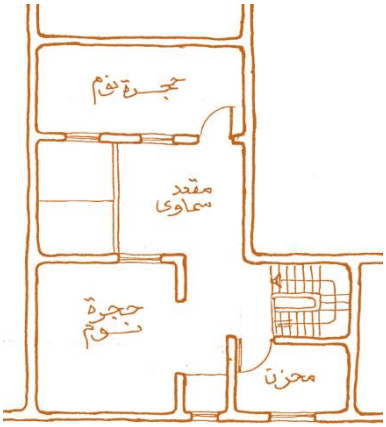

مسقط أفقي للدور الأول

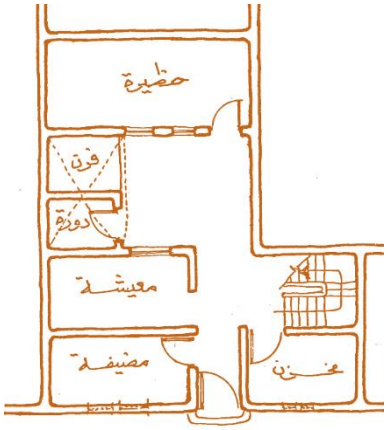

مسقط أفقي للدور الأول

شكل ٥: مسقط أفقي لأحد المساكن الريفية التقليدية

شكل ٦: الفناء الداخلي والسلم كأحد أهم عناصر المسكن.

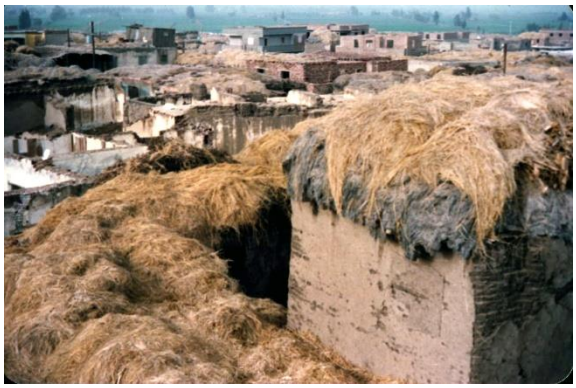

شكل ٧: سطح المسكن الريفي كمسطح للتجفيف والتخزين.

٢-٤. التطور العمراني للقرية:

أدي تخلف وسائل المواصلات وضعف شبكات المواصلات في الماضي إلى حدوث انعزال نسبي للقري وهذا كان له الانعكاسات التالية على القرية المصرية:

- ضرورة تعاون وتقارب أفراد القرية لتدبير وإدارة المشاكل المعيشية.
- استخدام المواد المتوفرة بالبيئة المحلية في شئون الحياة اليومية.
- اندماج مباني القرية لتوفير الإحساس بالأمان والقدرة على مقاومة الغرباء.

ومع بداية تطور جهود التنمية بالقرية المصرية والتي سبق الإشارة إليها ودخول كثير من المستجدات على الحياة بالقرية مثل دخول الكهرباء ومن ثم الإذاعة والتلفزيون، والمد بالمياه والصرف الصحي،

وامتداد شبكات الطرق الإسفلتية لربط القري ببعضها وبالمراكز التابعة لها. هذا بالإضافة إلى حدوث كثير من المتغيرات الاجتماعية مثل هجرة الكثير من أهل القرية للدراسة والعمل والعودة بكثير من المفاهيم الجديدة في المسكن والعمل وأسلوب المعيشة. وهذا بدورة أفرز ظواهر عديدة على النسيج العمراني للقرية:

- تحول أسلوب البناء من المواد التقليدية (الحوائط من الطوب اللبن والأسقف من جذوع الشجر والبوص أو السعف المغفق بالطمي) إلى البناء بالخرسانة المسلحة والطوب الأحمر.
- تفكك النسيج العمراني
- النمو السريع لكتلة المباني
- الامتداد الرأسي لبعض الحالات.
- رتابة النسيج العمراني الناتج.[ii]

٢-٤ – ١ النمو العمراني للقرية:

عوامل كثيرة أثرت على النمو العمراني للقرية مثل زيادة القدرة المادية لكثير من أهل القرية العائدين من خارج القرية وزيادة تطلعاتهم بالإضافة إلى تغير نمط معيشة الفلاح حيث أختفي الفرن التقليدي ليحل محله فرن الغاز كما طرأت ظاهرة شراء مستلزمات الحياة اليومية من دواجن ومنتجات ألبان وخلافه بدلا من إنتاجها. وخلال فترة الثمانينات شهدت مصر أعلي معدلات نمو للقرية المصرية وقد بلغ من سرعة وحجم النمو إلى تآكل آلاف الأفدنة من أجود الأراضي الزراعية. مما اضطر الحكومة إلى التدخل لوقف الزحف الخرساني وذلك بتحديد كردونات للقري وإزالة أي منشات تضاف خارج تلك الكردونات.[iii] شكل ٨ يوضح بعض أمثلة النمو العشوائي للقرية المصرية.

شكل ٨: نماذج للنسيج العمراني لقري تنمو نموا عشوائيا.

٣. أساليب ومحاولات التطوير العمراني للقرية:

خلال الثلاثين عاما الماضية كانت هناك محولات محدوده وفردية للارتقاء بالنسيج العمراني للقرية ونعرض هنا بعض تلك المحاولات:

٣-١: المحاولة الأولي: تعديل النسيج العمراني بشق طرق ممتدة ومتقاطعة: بهدف خلخلة الكتلة المتلاحمة للقرية وتسهيل وصول الخدمات إلي قلب الكتلة المبنية. وإن كانت الفلسفة الأساسية التي قام عليها فكر التطوير تجاهلت طبيعة البنيان العمراني والاجتماعي للقرية حيث أن الكتلة العمرانية للقرية أساسا تشتمل على الكثير من الفراغات الداخلية في صورة أحواش داخل البيوت بحيث تستوعب أنشطة الأسرة الحياتية. لذا فالحاجة إلى إنشاء فراغات وخلخلة لكتلة المباني بخلق مزيد من الفراغات العامة على حساب المسطح المبني يناقض احتياجات السكان الطبيعية كما أنه يتعارض مع الفكرة من التلاحم العمراني للقرية على مدار القرون السابقة. والشكل (٩) يوضح خريطة القرية التي تم من خلالها عمل تلك المحاولة التنموية.

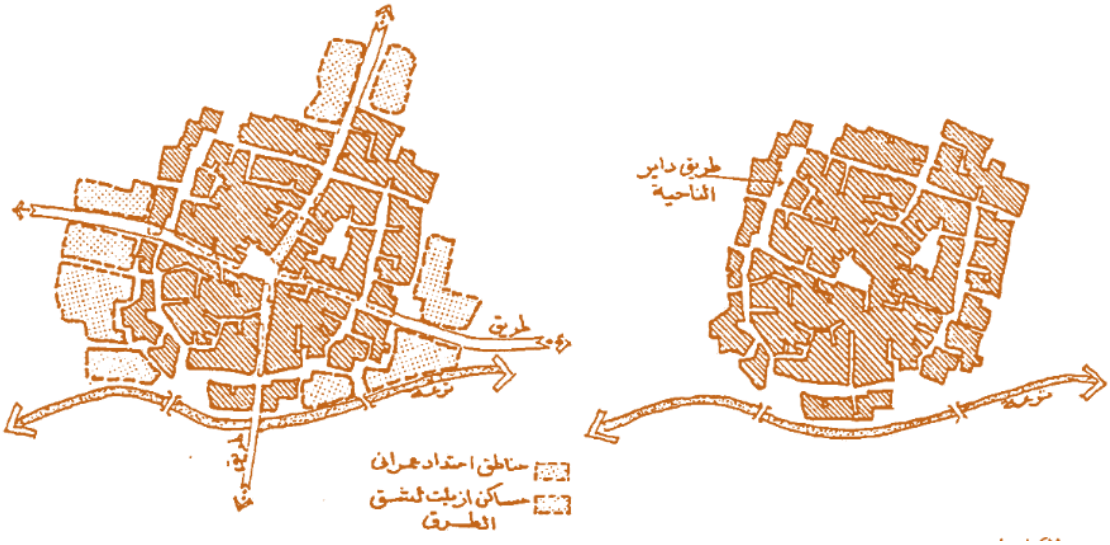

شكل٨: إحدى محاولات تحسين النسيج العمراني للقرية بفتح طريقين متعامدين لسهولة الحركة وزيادة نسبة الفراغات.

٣-٢: المحاولة الثانية: بناء أساس لقرية جديدة مجاورة: من خلال هذا المدخل تم تحديد مكان مجاور للقرية ليتم الامتداد إليه مع ترك القرية القديمة لتذبل وتزوي. ومد الموقع الجديد بالمرافق وتنظيم شبكة من الطرق والفراغات الجيدة. والنتيجة أن القرية القديمة لم تمت بل إن الكتلة العمرانية الجديدة لم تستمر في النمو كما كان متوقعا وإنما انفصلت اجتماعيا عن القرية الأم والشيء الملاحظ

في هذا الحل أنه أهدر مسطح ضخم الأرض الزراعية لإنشاء الامتداد المستهدف وتوقفت العملية كلها في وقت لاحق لعدم توفر الميزانيات لبناء قري بديلة لحوالي ٤٠٠٠ قرية بالإضافة للتوابع. والشكل (٩) يعرض خريطة لأحدي قري محافظة الدقهلية والتي تم تطبيق هذه السياسة عليها.

شكل ٩: محاولة تحسين النسيج العمراني بنقل الامتداد إلى خارج الكتلة المبنية للقرية.

٣-٣: المحاولة الثالثة: إنشاء مركز خدمات مجمع خارج القرية يكون بمثابة النواة لامتداد مستقبلي. وتشتمل على مركز خدمات اجتماعية وصحية وزراعية وبيطرية. وقد بلغ عدد ما تم إنشاؤه من وحدات مجمعة ٢٣٠ وحدة ثم توقف المشروع عام ١٩٦٠ نتيجة توقف الجهاز المشرف عليه وهو المجلس الدائم للخدمات العامة.[iv] والشكل رقم (١٠) يوضح لقطة لأحدي تلك المحاولات.

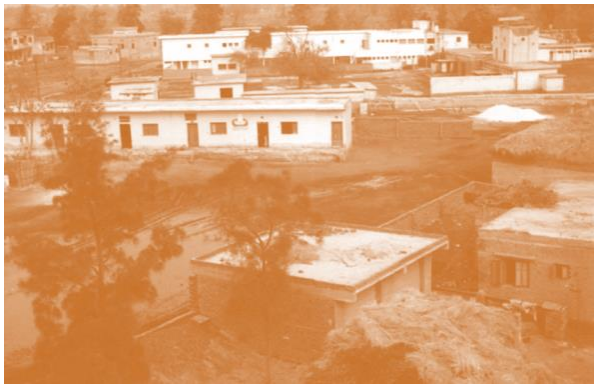

شكل ١٠: استخدام الوحدات الخدمية المجمعة كوسيلة لتوجيه الامتداد العمراني للقرية

٣-٤: تحسين الوضع العمراني مع توفير هيكل عمراني جديد: تمت هذه التجربة في مدينة الإسماعيلية بالتعاون مع وزارة التنمية عبر البحار بالمملكة المتحدة وهذه السياسة تم تطبيقها في قريتي نفيشة وأبو عطوة. وتقوم الفكرة على توفير الخدمات العامة مثل الوحدة الصحية والاجتماعية والأمنية مع تحسين شبكة الطرق القائمة مع توفير الدعم الفني ومواد البناء بأسعار رخيصة وتوفير شرعية لملكية الأرض. في نفس التوقيت وبالتوازي تم توفير هيكل عمراني جديد في منطقة تتكامل في موقعها مع الكتلة العمرانية للقرية القديمة. وذلك لاستيعاب الامتداد العمراني والسكان الذين تم إزالة مساكنهم نتيجة عملية إعادة تقويم شبكة الطرق.[٧] شكل (١١ أ، ب)

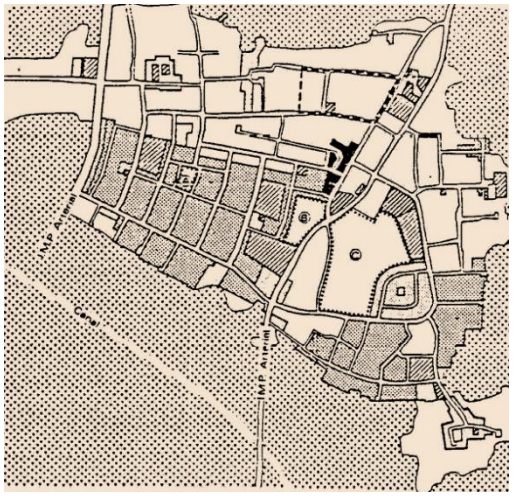

شكل ١١-أ: المخطط الذي تم من خلاله التنمية العمرانية لقرية أبو عطوة

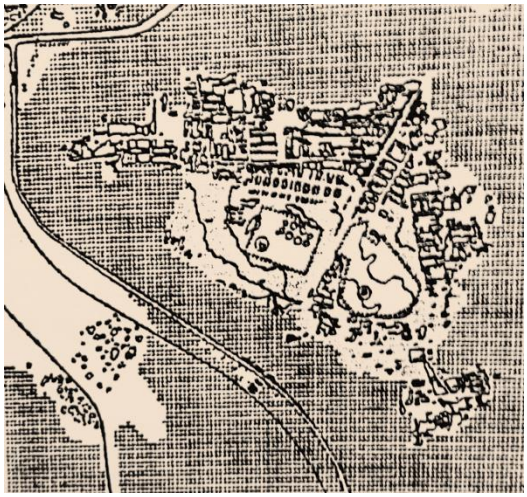

شكل ١١-ب: خريطة قرية أبو عطوة قبل عملية التنمية

٤. تجربة إعادة بناء قرية الضهريه – محافظة البحيرة بعد حريق "1984"

تعرضت تلك القرية عام ١٩٨٤ لحريق أتي على معظم مبانيها كما قضي على أكثر من ثلاثمائة من سكانها .وقد رأت الأجهزة المحلية أن تعيد بناء القرية من خلال نماذج محددة وبتمويل حكومي . وقد أمكن توثيق البيئة العمرانية والهيكل الاجتماعي للقرية عقب الحريق مباشرة. ١٩٨٤ كما تم تسجيل أعمال الهدم وإعادة البناء التي استغرقت عامين وتم الانتهاء منها عام. ١٩٨٦ وبعد مضي خمسة عشر عاما على إعادة بناء القرية بأسلوب الإحلال، يقدم البحث متابعة وتحليل التغيرات العمرانية التي طرأت على القرية بهدف تقييم التجربة واستخلاص الإيجابيات للخروج بتوصيات خاصة وعامة للحالات والتجارب التي تتناول تحسين الظروف العمرانية بالقرية المصرية .والجزء التالي يعرض تسجيلا موجزا للطابع العمراني والبيئة المحيطة للقرية قبل الحريق.

موقع القري: تقع القرية في الجانب الأيسر من الدلتا شكل (١٢) وعلى بعد حوالي 20كيلو مترا عن مدينة طنطا عاصمة الغربية، وتبعد حوالي ٤٠ كيلو متر عن مدينة دمنهور عاصمة محافظة البحيرة والتي تتبعها القرية إداريا .ويصل القرية بالطريق السريع) مصر- الإسكندرية الزراعي طريق طوله 4 كيلو مترات .هذا وتبعد القرية عن ساحل البحر المتوسط بحوالي ١٠٠ كيلو مترات.

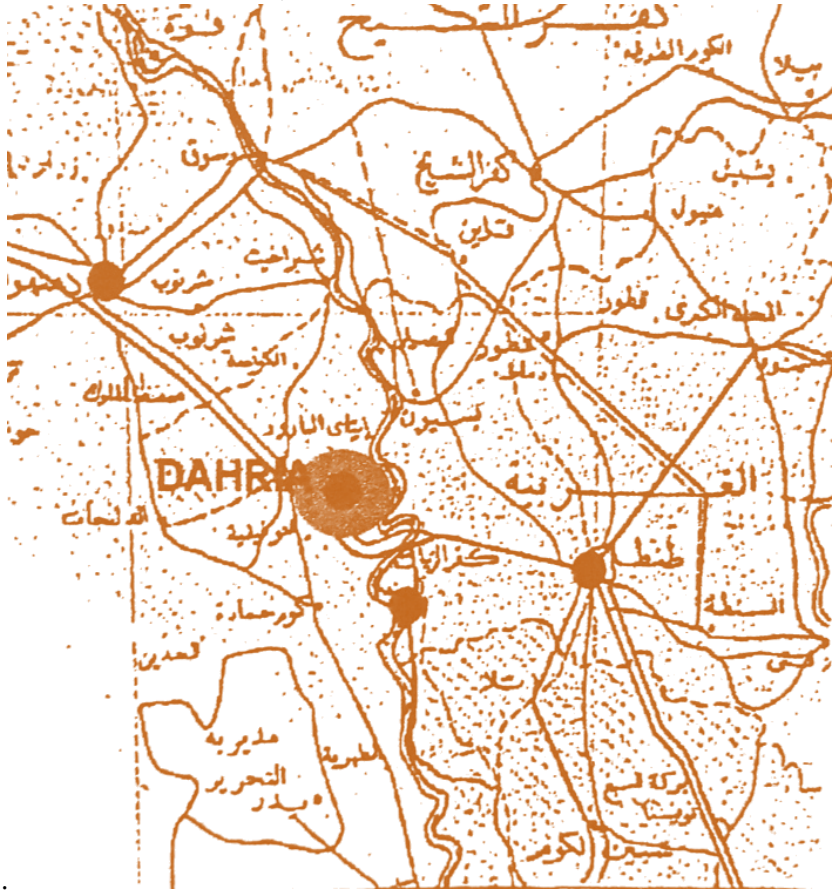

شكل ١٢: خريطة الدلتا موقع عليها موقع قرية الضهرية.

طبوغرافيا الموقع تقع القرية في وسط سهل منبسط، وهي ترتفع عما حولها من أراض زراعية حوالي ١.٥ متر .وأرض القرية ذاتها ليست مستوية بل بها اختلاف في المناسيب يصل إلى متران وأرض المنطقة عموما ترتفع عن سطح البحر بحوالي ٨ أمتار.

النسق الاجتماعي :يشكل الفلاحون المزارعون معظم سكان القرية حيث يعمل ٦٧٪ من سكان القرية بالزراعة وتجمع سكان القرية روابط قرابة ونسب .تتكون القرية من ثمان عائلات . العادات والتقاليد : تتدرج العادات والتقاليد لأهل قرية الضهرية تحت عادات وتقاليد الريف المصري الأصلية والتابعة من القيم الدينية الإسلامية، كما توجد بعض العادات المصرية القديمة والتي تنتشر على امتداد الوادي. (٤)

٤ – ١ : النشاط الاقتصادي للسكان :

- الزراعة :يشتغل ٦٧٪ من أرباب الأسر بالزراعة الا أن معظمهم يمثلون طبقة الأجراء الذين لا يملكون سوى قواهم البشرية لاكتساب رزقهم .يعتبر القطن هو المحصول الرئيسي للزمام الزراعي لسكان القرية.
- التجارة :تعتبر التجارة ثاني أهم الأنشطة بعد الزراعة، حيث ظهر أن من يعملون بالتجارة يمثلون ١٣٪ %من أرباب الأسر في القرية .حيث ينظم أهالي القرية من التجار سوقا كل يوم أربعاء، حيث يتبادل الفلاحون المنتجات الريفية المختلفة ويشترون ما يحتاجونه من مستلزمات.
- تربية الحيوان :تربية الحيوان تقوم أساسا لخدمة الزراعة، وتوفير الاحتياجات الغذائية من اللحوم والألبان والطيور
- الصناعة :يمثل الحرفيين والمشتغلون بالصناعة نسبة 8%من أرباب الأسر في القرية، وتقوم الحرف أساسا على الصناعات المرتبطة بالاحتياجات الزراعية كما توجد بعض الصناعات الريفية البسيطة والتي تبلي احتياجات القرية مثل صناعة الحصير، والجبن والزبد من اللبن وحرفة البناء.

٤ – ٢ : الطابع العمراني للقرية:

جاء الطابع المعماري والعمراني للقرية جاء تلبية للاحتياجات البيئية والاجتماعية، والأشكال ١٣ إلى ١٦ توضح أهم تلك الملامح العمرانية والتي سبق شرحها في الأجزاء السابقة:

شكل ١٣: داير الناحية الذي يعد الطريق الرئيسي الوحيد الذي يخدم القرية بعرض حوالي 6أمتار.

شكل ١٤ :الحارات المغلقة السمة الغالبة على ممرات الحركة بالقرية القديمة.

شكل ١٥: مثال للعمارة التقليدية للقرية .فتحات ذات ارتفاع كبير وأسقف مرتفعة وأسقف مغطاة بالقش والحطب.

شكل ١٦: أسقف البيوت وقد غطتها أعواد القمح الجافة .كما تظهر الأحواش الداخلية للإنارة والتهوية.

٤-٣: المساكن :تفاوتت المساكن من حيث المسطح وعدد الغرف كما تفاوتت نسبة التزاحم داخل البيت وإن كانت معظم البيوت لها نفس العناصر المكونة .والشكل ١٧ يعرض للمسقط الأفقي للدور الأرضي لأحد بيوت القرية وتظهر فيه عناصر البيت التي سبق عرضها.

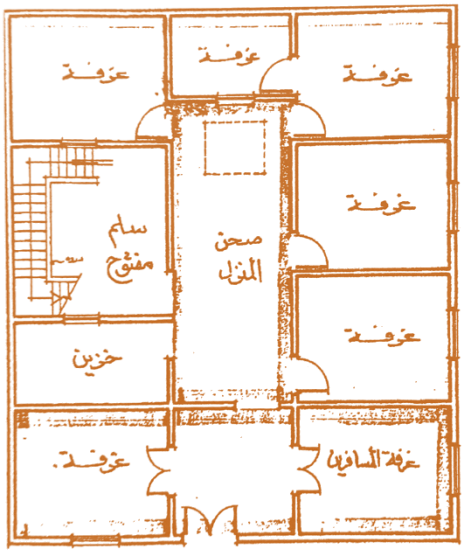

شكل١٧: الدور الأرضي لأحد بيوت الضهرية.

٥- الإجراءات التخطيطية لقرية الضهرية بعد الحريق (١٩٨٤):

٥-١: المخطط العام :بعد الحريق قامة الأجهزة المحلية بإزالة جميع مباني القرية وإعادة تخطيطها . والشكل ٢٠ يوضح المخطط النهائي بعد إجراء العديد من التعديلات عليه .حيث تميز بوجود شبكة طرق متعامدة بعرض ٦ أمتار .مع إضافة عدد من القطع خارج حدود القرية تماما وذلك لتوفير عدد الوحدات المطلوبة.

شكل ١٨: المخطط العام لقرية الضهرية بعد توسعة الشوارع بعرض ستة أمتار.

٥-٢: النماذج السكنية :يوضح شكل ١٩ يوضح المسقط الأفقي لأحد النماذج الذي تم تنفيذها كبديل للبيوت القديمة وهو عبارة عن مسكن نواة مكون من غرفتي نوم وصالة ودورة مياه وفناء .كما تم تنفيذ نموذج آخر مكون من غرفة نوم واحدة.

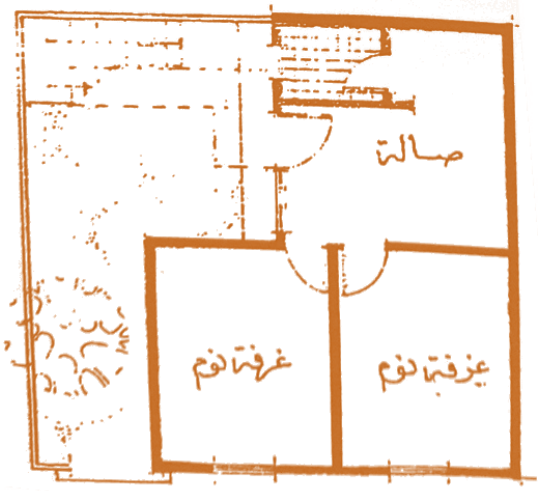

شكل ١٩: مسقط أفقي للدور الأرضي لمسكن النواة الذي تم تطبيقه في الضهرية

٥-٣: إجراءات الإحلال :

تم توفير عدد من الخيام لإيواء الأهالي كما يبدو من اللقطة بشكل ٢٢ ثم بدأت عملية إزالة كافة مباني الجزء المحترق من القرية والذي وصل إلى حوالي ٧٠٪ من مسطح القرية .تلا ذلك عملية الإنشاء والتي شارك فيها الأهالي واللقطات شكل (٢-٢١) تعرض مراحل تلك العملية .أما اللقطات في الأشكال (٢٢-٢٦) فتعرض أهم ملامح الوحدات الجديدة)صغر مسطح الفناء الداخلي – نقص مستوي الخصوصية بسبب المداخل المكشوفة –فقدان الهوية العمرانية بسبب الطرقات المتساوية العرض – ضعف الإضاءة ة التهوية بسبب الأسقف المنخفضة والفتحات ذات الارتفاع المنخفض أيضا) .

شكل: أنتقل الأهالي للمعيشة في الخيام بعد هدم ساكنهم القديمة

شكل ٢٢: القرية بعد إزالة المساكن المتهدمة تمهيدا لتنفيذ التخطيط الجديد.

شكل ٢٣: أعمال البناء تمت بمواد غريبة

شكل ٢٤: علاقة المباني الجديدة بالقديمة

شكل ٢٥: الفناء الخلفي والمدخل المكشوف للوحدات الجديدة

شكل ٢٦: مباني وطرقات القرية الجديدة (حارة العبادات)

شكل٢٧: لقطة عامة لمباني القرية عند الانتهاء من أعمال إعادة البناء (١٩٨٦).

٦. التحليل المبدئي للمخطط بعد التنفيذ مباشرة:

وبدراسة ما تم تنفيذه تلاحظ الآتي:

- أوجد المخطط ساحة كبيرة في وسط القرية دون وجود حاجة فعلية لها. إلا أنه بعد مراجعة التخطيط تم إلغائها.

- جزء كبير من مسطح المساكن القديمة تم اقتطاعه لصالح توسيع شبكة الطرق والفراغات العامة

تم إنشاء كتلة عمرانية.

- إنشاء منطقة جديدة خارج القرية لاستيعاب باقي الوحدات السكنية مما أدي إلى تفكيك الاجتماعي والعمراني للقرية.

٧. تقييم تجربة إعادة بناء القرية بعد خمسة عشر عاما:

بعد مضي خمسة عشر عاما (١٩٨٦– ٢٠٠١) على إعادة تخطيط وبناء القرية، ومن خلال البحث تم رصد المتغيرات التالية:

- أدت شبكة الطرق المتساوية بعرض ستة أمتار والتي أوجدها المخطط إلى افتقاد التدرج الفراغي وعدم وضوح معالم الحركة داخل الكتلة العمرانية.
- امتدت مباني القرية لتحتضن وتضم الكتلة الخارجية والتي أوجدها المخطط لاستيعاب باقي المساكن.

ساعد اتساع الشوارع على سرعة إخماد ثلاث حرائق مرت بالقرية خلال تلك الفترة بلا خسائر.

- أدي اتساع الطرقات إلى تشجيع دخول ومرور السيارات داخل كتلة المباني.
- أدي الحفاظ على بعض المساكن التي لم يصبها الحريق إلى خروجها عن خطوط التنظيم. وهذا بدوره خلق عائقا غير متعمد لحركة مرور المسارات المخترق للقرية.
- عانى الأهالي من انخفاض منسوب سقف الدور الأرضي وكذلك انخفاض منسوب الفتحات بصورة أفقدتهم الخصوصية.
- صغر المسطح دفع بالكثير من السكان إلى صب سقف للفناء بكامله مما أضعف التهوية والإنارة للوحدات وأخل بالطابع الفراغي لعمران القرية.
- مازال الحطب والقش المسبب في الكارثة يعتلي أسقف مساكن القرية وذلك لحاجة السكان لعزل الأسقف من أشعة الشمس. واللقطات في الأشكال من ٢٨ إلى ٣٤ توضح تلك الملاحظات على المباني والنسج العمراني للقرية.

شكل ٢٨: أحد الطرق الداخلية بالقرية

شكل ٢٩: داير الناحية القديم للقرية.

شكل ٣٠: حارة العبادات القديمة بعد مرور خمسة عشر عاما على أعادة إنشائها

شكل ٣١: تجانست المباني القديمة مع ا بشكل يصعب التمييز بينهما

شكل ٣٢: أدي الحفاظ على بعض المباني التي لم تضار بالحريق إلى إحداث تغير في عرض واستمرارية الطرقات.

شكل ٣٣: قرية الضهرية بعد مرور سبعة عشر عاما على احتراقها وقد غطيت أسقفها بالقش مرة أخري.

شكل ٣٤: لقطة عامة لقرية الضهرية (٢٠٠١) بعد مرور خمسة عشر عاما من إعادة إنشائها.

٨. الخلاصة والتوصيات:

بدراسة حالة الضهرية وما طرأ عليها من متغيرات خلال خمسة عشر عاما يمكن أن نخلص إلى أن:

١.٨. سياسة الإحلال سياسة تعسفية وتطبيقها في القرية المصرية غاية في الصعوبة للأسباب التالية:

- وجود حالات كثيرة لمستأجرين وملاك بلا عقود موثقة مع تداخل حدود الملكيات بشكل معقد.
- عدم مراعاة توزيع نماذج الوحدات الجديدة بما يتمشى مع حجم الأسر ومعدلات التزاحم أو التكدس لكل أسرة.
- عمليات تعديل شكل النسيج العمراني بفتح محور أو أكثر في قلب النسيج العمراني للقرية تعتبر مفيدة جدا مما يسمح بدخول أنشطة تجارية لقلب الكتلة السكنية وتضفي نوعا من الحركة والحياة علي قلب القرية الأصم بالإضافة إلى تلافي المشكلات الأمنية وسهولة مكافحة الحرائق.

٢.٨. أثبتت تجربة الضهرية:

١. مبدأ تفعيل الجهود الذاتية لتنفيذ المخططات التنموية ناجح وقابل التطبيق في الريف المصري.
٢. ضرورة الاستفادة من جهود المشاركة الشعبية في جميع عمليات التنمية العمران بدءا من مرحلة التخطيط واتخاذ القرارات وانتهاء بعمليات التنفيذ والتقييم والصيانة.
٣. يجب اعتماد عدد من الأساليب التخطيطية والإجراءات التنفيذية لتنمية القرية عمرانيا على أن يتم اختيار الأسلوب ومراحل التطبيق في كل حالة على حدي طبقا لظروف كل قرية.
٤. يجب أن يقتصر دور أجهزة الدولة المعنية على توفير الدراسات والمشورة الفنية في الموقع
٥. الحاجة إلى إيجاد الآليات للإمداد بأنسب مواد الإنشاء بيئيا.
٦. يجب وضع خطوط ومبادئ عامة تحدد النطاق العمراني لكل قرية واتجاه نموه بشكل عام وذلك على فترات زمنية محددة (عشرون عاما على سبيل المثال). على أن يتم وضع خرائط تنفيذية تختص بظروف وحالة كل قرية على حدي.

٧. خلق مناطق إعاقة للامتداد العمراني بإعطاء حوافز لتشجيع زراعات النخيل والزراعات البستانية حول كردون القرية بحيث تمثل عائقا يحول دون الامتداد العمراني فوق تلك الأراضي.
٨. أثبتت كارثة الضهريه والتي تعرضت للحريق بسبب القش والحطب منذ أكثر سبعة عشر عاما أن وجود الحطب والقش فوق بيت الفلاح أمر لا يستغني عنه لجدواه الاقتصادية في العزل الحراري مع عدم توافر بديل اقتصادي آمن. لذا يجب على الأجهزة البحثية دراسة ابتكار وإنتاج مادة كيميائية صديقة للبيئة يمكن استخدامها بشكل اقتصادي لزيادة مقاومة الحطب للحريق وتعميم هذه المادة في الريف المصري.

ضرورة إنشاء قاعدة بيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية للقرية المصرية لتلافي مشاكل الحيازة وسرعة اتخاذ القرارات العمرانية وللمساعدة في رصد مؤشرات واتجاهات النمو على المدى الزمني.

١٠ المراجع:

١ وزارة التنمية الريفية، جهاز بناء وتنمية القرية. (١٩٩٦)، تقرير البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "دار الشروق". القاهرة.
٢ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – الإحصاء السنوي أغسطس ١٩٩٦.
٣ وائل مصطفي ذكي محمد (١٩٩٤)، تقويم سياسات التنمية الريفية تجاه العمران الريفي في صر خلال خمسين عاما، رسالة ماجستير. جامعة الأزهر، القاهرة.
٤ قانون رقم 116لسنة 1983وتعديلاته.
٥ الهيئة العامة لمركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني، (١٩٨٠). المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية. التقرير الأول – الجزء الثاني. القاهرة ٢٢-٢٤ سبتمبر ٢٠٠١.
٦ الهيئة العامة لمركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني، (١٩٨٤) تقييم المخطط المقترح لقرية الضهريه، دراسة غير منشورة.
٧ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء – الإحصاء السنوي أغسطس ١٩٩٦, تقرير البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق"، جهاز بناء وتنمية القرية.